A/66/12/Add.1

الأمم المتحدة

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الدورة الثانية والستون
(٣-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والستون
الملحق رقم ١٢ ألف

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والستون
الملحق رقم ١٢ ألف

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الدورة الثانية والستون
(٣-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

صدر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ١٢ (A/66/12)

ISSN 0251-8074

[٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١]

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ١

ألف – افتتاح الدورة ١

باء – الممثلون في اللجنة ١

جيم – إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى ٢

دال – انتخاب أعضاء المكتب للدورة الثالثة والستين ٣

ثانيا – أعمال الدورة الثانية والستين ٣

ثالثا – مقررات اللجنة التنفيذية ٤

ألف – مُقرَّر عام عن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية ٤

باء – مقرر بشأن تنقيح القواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين ٦

جيم – مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٢ ..... ٦

دال – مقرر بشأن مشاركة المراقبين في اجتماعات اللجنة الدائمة خلال السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ . ٧

هاء – مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للجنة التنفيذية ٨

المرفقات

الأول – قائمة المقررات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة في عام ٢٠١١ ..... ٩

الثاني – ملخص الرئيس للمناقشة العامة ١٠

أولا – مقدمة

ألف – افتتاح الدورة

١ – عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي دورتها الثانية والستين في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وافتتح الدورة الرئيس سعادة السفير هشام بدر (مصر) الذي أطلع اللجنة على مهمتّه الأخيرة إلى شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. وترأس سعادة السفير يان كنوتسن (السويد) عدداً من الاجتماعات.

٢ – ورحب الرئيس ببلغاريا وتركمانستان وتوغو والكاميرون وكرواتيا والكونغو، التي تحضر دورةً بوصفها أعضاء لأول مرة.

باء – الممثلون في اللجنة

٣ – كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، أوغندا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بولندا، تايلند، تركمانستان، تركيا، توغو، تونس، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، سلوفينيا، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، غانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فترويلا (جمهورية – البوليفارية) فنلندا، قبرص، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، ليسوتو، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

٤ – وكانت حكومات الدول التالية ممثلة بصفة مراقب:

أذربيجان، أرمينيا، أفغانستان، ألبانيا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، بروني دار السلام، بنما، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بيرو، بيلاروس، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جورجيا، رواندا، زمبابوي، سري لانكا،

سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، سيراليون، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غواتيمالا، غينيا – بيساو، قطر، كازاخستان، الكويت، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، مالي، ماليزيا، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موناكو، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، هندوراس.

٥ – وكان كل من الاتحاد الأوروبي وفلسطين ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة ممثلاً بصفة مراقب.

٦ – وحضرت الدورة أيضاً المنظمات الحكومية الدولية والهيئات الأخرى التالية:

الاتحاد الأفريقي، مجلس أوروبا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مكتب العمل الدولي، المنظمة الدولية للهجرة، المنظمة الدولية للفرانكوفونية، منظمة التعاون الإسلامي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مجموعة البنك الدولي.

٧ – وكانت منظومة الأمم المتحدة ممثلة على النحو التالي:

مكتب الأمم المتحدة في جنيف، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، برنامج الأغذية العالمي.

٨ – وحضر الدورة ٢٧ منظمة غير حكومية.

جيم – إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٩ – أقرت اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء جدول الأعمال التالي (A/AC.96/1096):

١ – افتتاح الدورة

٢ – إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٣ – بيان استهلالي يلقيه المفوض السامي

٤ – المناقشة العامة

٥ – النظر في التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة:

(أ) الحماية الدولية

(ب) الميزانيات البرنامجية، والإدارة، والرقابة المالية والرقابة الإدارية

٦ - النظر في التقارير المتعلقة بمراقبة البرامج والرقابة الإدارية والتقييم

٧ - النظر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ واعتمادها

٨ - استعراض المشاورات السنوية مع المنظمات غير الحكومية

٩ - بيانات أخرى

١٠ - اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٢

١١ - النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للجنة التنفيذية

١٢ - انتخاب أعضاء المكتب

١٣ - أية مسائل أخرى

١٤ - اعتماد تقرير الدورة الثانية والستين للجنة التنفيذية

١٥ - اختتام الدورة.

دال - انتخاب أعضاء المكتب للدورة الثالثة والستين

١٠ - انتخبت اللجنة بالتزكية، بموجب المادة ١٠ من نظامها الداخلي، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم كي يؤدوا مهامهم في اللجنة ابتداءً من اليوم الذي يلي مباشرة انتخابهم إلى نهاية آخر يوم من الدورة السنوية المقبلة.

الرئيس: سعادة السفير يان كنوتسن (السويد)

نائب الرئيس: سعادة السفيرة أليسيا أرانغو أولموس (كولومبيا)

المقررة: السيدة ثاراروت هانلوميوانغ (تايلند)

ثانيا - أعمال الدورة الثانية والستين[(١)]

١١ - تمهيداً للمناقشة العامة، ألقى المفوض السامي بياناً افتتاحياً يرد نصه في موقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على شبكة الإنترنت (www.unhcr.org). وبعد إدلاء المفوض السامي ببيانه، خاطب اللجنةَ فخامة رئيس الجمهورية التونسية المؤقت، السيد فؤاد المبزع. ورُحب بالسيدة أنجيلينا جولي، سفيرة النوايا الحسنة بصفتها ضيفاً خاصاً.

(١) انظر المحاضر الموجزة لاجتماعات الدورة للحصول على سرد كامل لمداولات اللجنة، بما فيها بيانات الوفود أو مداخلاتهم في إطار جميع بنود جدول الأعمال، وتعليقاتهم على الاستنتاجات والمقررات، بالإضافة إلى البيانين الختاميين اللذين أدلى بهما المفوض السامي والرئيس.

١٢ - ويرد في المرفق الثاني ملخص للمناقشة العامة قدمه الرئيس.

ثالثا - مقررات اللجنة التنفيذية

ألف - مُقرَّر عام عن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية

١٣ - إن اللجنة التنفيذية،

(أ) **تذكر** بأنها أقرت في دورتها الحادية والستين ميزانية لعام ٢٠١١ تغطي مجموع الاحتياجات البالغ قدرها ٣ ٣٢٠,٨ مليون دولار؛ وتلاحظ أن الاحتياجات الإضافية في إطار الميزانيات التكميلية في عام ٢٠١١ تبلغ ٤٥٩,٧ مليون دولار؛ وتقر مجموع الاحتياجات المنقحة لعام ٢٠١١ البالغة ٣ ٧٨٠,٥ مليون دولار؛ وتأذن للمفوض السامي بأن يُجري، في حدود الاعتمادات الكلية، تعديلات في ميزانيات البرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر؛

(ب) **تؤكد** أن استعراض الأنشطة المقترحة في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، على النحو الوارد في الوثيقة A/AC.96/1100، قد بيَّن أنها متسقة مع النظام الأساسي للمفوضية (قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د-٥)) ومع الوظائف الأخرى المنوطة بالمفوض السامي وفق ما أقرته أو شجعته أو طلبته الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام، ومع الأحكام ذات الصلة بالموضوع من القواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/AC.96/503/Rev.9)؛

(ج) **توافق** على البرامج والميزانيات الخاصة بالبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ البالغة ٣ ٣١٠ ٣٣٥ ٧٠٠ دولار لعام ٢٠١٢ و ٣ ١٤٥ ٨٨٠ ٢٠٠ دولار لعام ٢٠١٣، بما في ذلك المساهمة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتكاليف المقر، واحتياطي تشغيلي (يمثل ١٠ في المائة من الأنشطة المبرمجة في إطار الركنين الرئيسيين الأول والثاني من الميزانية) قدره ٢٤٨ ٨٤٨ ٨٠٠ دولار في عام ٢٠١٢ و ٢٤٠ ٧١١ ٨٠٠ دولار في عام ٢٠١٣؛ ومبلغ ٢٠ مليون دولار لاحتياطي ''الأنشطة الجديدة أو الإضافية - المتصلة بالولاية'' في كل من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي؛ وتلاحظ أنه بضم هذه الاعتمادات إلى الاعتمادات المخصصة للموظفين الفنيين المبتدئين البالغة ١٢ مليون دولار لكل من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي، يصل مجموع الاحتياجات من الموارد المطلوبة في عام ٢٠١٢ إلى ٣ ٥٩١ ١٨٤ ٥٠٠ دولار وإلى ٣ ٤١٨ ٥٩٢ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٣؛ وتأذن

للمفوض السامي بأن يُجري، في حدود هذه الاعتمادات الكلية، تعديلات في ميزانيات البرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر؛

(د) **تحيط علماً** بالتقرير المقدم من مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة عن البيانات المالية لصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن السنة المُنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (A/AC.96/1099)، وبالتدابير التي اتخذها المفوض السامي استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/1099/Add.1)؛ وتحيط علماً كذلك بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/AC.96/1100/Add.1) ومختلف تقارير المفوض السامي المتعلقة بأنشطة الرقابة (A/AC.96/1101 وA/AC.96/1102)؛ وتطلب إطلاعها بانتظام على التدابير المُتخذة استجابةً للتوصيات والملاحظات التي أُبديت في مختلف وثائق الرقابة هذه؛

(هـ) **تطلب** إلى المفوض السامي أن يستجيب بمرونة وكفاءة، في حدود الموارد المتاحة، للاحتياجات المشار إليها في إطار الميزانية البرنامجية المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛ وتأذن له، في حال ظهور احتياجات إضافية جديدة للطوارئ يتعذر الوفاء بها كاملةً من الاحتياطي التشغيلي، بأن يُنشئ ميزانيات تكميلية ويوجه نداءات خاصة في إطار جميع الأركان الرئيسية للميزانية، على أن تُحال هذه التعديلات إلى كل اجتماع تالٍ للجنة الدائمة للنظر فيها؛

(و) **تعترف مع التقدير**، بالعبء الذي ما زالت تتحمله البلدان النامية وأقل البلدان نمواً التي تستضيف لاجئين؛ وتحث الدول الأعضاء على أن تعترف بهذا الإسهام القيّم في حماية اللاجئين وأن تشارك في الجهود الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حلول دائمة؛

(ز) **تحث** الدول الأعضاء، في ضوء الاحتياجات الشديدة التي ينبغي أن تلبيها المفوضية، على أن تستجيب بسخاء وبروح التضامن، وفي الوقت المناسب، لنداء المفوض السامي الداعي إلى توفير الموارد اللازمة للوفاء بكامل احتياجات الميزانية البرنامجية المنقحة والموافَق عليها لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛ وتحثها على أن تدعم المبادرات الهادفة إلى ضمان تزويد المفوضية بالموارد على أفضل وجه ممكن وعلى نحو يسهل التنبؤ به، مع إبقاء ”الاعتمادات المخصصة“ عند أدنى مستوى.

باء - مقرر بشأن تنقيح القواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين

١٤ - **إن اللجنة التنفيذية،**

وقد نظرت في التنقيح المقترح للقواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/AC.96/503/Rev.9)،

تحيط علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/AC.96/1101/Add.1)؛

وتذكر بمقرر اللجنة الدائمة، في دورتها الثانية والخمسين، الذي تطلب فيه إلى المفوض السامي أن يقدم مسودة نهائية إلى الدورة الثانية والستين للجنة الدائمة؛

وتقر التنقيح المقترح، وتطلب إلى المفوض السامي إصدار القواعد المالية المنقحة (A/AC.96/503/Rev.10) ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

جيم - مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٢

١٥ - **إن اللجنة التنفيذية،**

وقد بحثت القضايا المعروضة عليها في دورتها الثانية والستين، وإذ تضع في اعتبارها المقررات المعتمدة خلال تلك الدورة،

(أ) **تقرر** الدعوة إلى عقد ما لا يزيد على ثلاثة اجتماعات رسمية للجنة الدائمة في عام ٢٠١٢، على أن تُعقد هذه الاجتماعات في آذار/مارس، وحزيران/يونيه، وأيلول/سبتمبر؛

(ب) **تؤكد** من جديد مقررها بشأن إطار برنامج عمل اللجنة الدائمة (A/AC.96/1003، الفقرة الفرعية ٢ (ج) من الفقرة ٢٥)؛ وتأذن للجنة الدائمة بأن تُضيف أو تحذف ما تراه مناسباً من بنود في هذا الإطار في أفق اجتماعاتها المقررة في عام ٢٠١٢؛ وتطلب إلى الدول الأعضاء أن تجتمع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لصياغة خطة عمل مفصلة لكي تعتمدها اللجنة الدائمة رسمياً في اجتماعها الأول في عام ٢٠١٢؛

(ج) **تدعو** أعضاءها إلى مواصلة بذل الجهود الكفيلة بجعل المناقشة في اللجنة التنفيذية ولجنتها الدائمة مناقشة موضوعية وتفاعلية، بحيث تتمخض عن تقديم توجيهات عملية وإرشادات واضحة للمفوض السامي تمشياً مع وظائف اللجنة حسبما يحددها نظامها الأساسي؛ وتطلب إلى المفوضية أن تتوخى الوضوح وتعتمد نهجاً تحليلياً فيما تقدمه إلى اللجنة من تقارير وعروض، وأن تقدم الوثائق في الوقت المناسب؛

(د) **تطلب كذلك** إلى اللجنة الدائمة أن تقدم تقريراً عن أعمالها إلى الدورة الثالثة والستين للجنة التنفيذية.

دال - مقرر بشأن مشاركة المراقبين في اجتماعات اللجنة الدائمة خلال السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

١٦ - **إن اللجنة التنفيذية،**

(أ) **تقرّ** الطلبات التي قدمتها وفود الحكومات التالية التي تحضر بصفة مراقب للمشاركة في اجتماعات اللجنة الدائمة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢:

أنغولا، البوسنة والهرسك، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، العراق، ماليزيا، نيبال، هندوراس.

(ب) **تأذن** للجنة الدائمة بالبت في أي طلبات إضافية تقدمها وفود الحكومات التي تحضر بصفة مراقب للمشاركة في اجتماعاتها خلال الفترة المحددة أعلاه؛

(ج) **تقر** القائمة التالية التي تضم المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية التي سيدعوها المفوض السامي إلى المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الدائمة ذات الصلة التي ستعقد في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢:

الوكالات المتخصصة والإدارات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، مجلس أوروبا، جماعة شرق أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الاتحاد الأوروبي، الأمانة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، لجنة الصليب الأحمر الدولية، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المنظمة الدولية للهجرة، جامعة الدول العربية، منظمة دول شرق البحر الكاريبي، المنظمة الدولية للفرانكوفونية، منظمة التعاون الإسلامي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

هاء – مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للجنة التنفيذية

١٧ - **إن اللجنة التنفيذية،**

إذ تشير إلى مقررها بشأن أساليب العمل المعتمدة في جلستها العامة الخامسة والخمسين (الوثيقة A/AC.96/1003، الفقرة ٢٥)،

تقرر اعتماد النموذج المعياري الوارد في الفقرة الفرعية ١ (و) من المقرر الآنف الذكر بوصفه جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للجنة التنفيذية.

المرفق الأول

قائمة المقررات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة في عام ٢٠١١

اعتمدت اللجنة الدائمة، وفقاً للسلطة التي منحتها إياها اللجنة التنفيذية، عدداً من المقررات التي تُرفق بتقارير مختلف اجتماعات اللجنة الدائمة على النحو التالي:

(أ) تقرير الاجتماع الخمسين للجنة الدائمة *(A/AC.96/1097)*

- مقرر بشأن الميزانيات البرنامجية والتمويل في عام ٢٠١١

(ب) تقرير الاجتماع الحادي والخمسين للجنة الدائمة *(A/AC.96/1104)*

- مقرر بشأن تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد
- مقرر بشأن إنشاء لجنة مستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة
- مقرر بشأن الميزانيات البرنامجية الإجمالية والتمويل في عام ٢٠١١

(ج) تقرير الاجتماع الثاني والخمسين للجنة الدائمة *(A/AC.96/1105)*

- مقرر بشأن الميزانيات البرنامجية الإجمالية والتمويل في عام ٢٠١١
- مقرر بشأن التنقيح المقترح للقواعد المالية

المرفق الثاني

ملخص الرئيس للمناقشة العامة

بدأ الرئيس بشكر المفوض السامي وفخامة رئيس تونس المؤقت، السيد فؤاد المبزع، على عرضيهما الجادين والملهمين، للقرائح واللذين مهدا لمباحثات ممتازة أثناء المناقشة العامة لدورة اللجنة التنفيذية الثانية والستين. وسرّ الرئيسَ الإبلاغ عن جولته الأخيرة على مخيمات اللاجئين قصد لفت انتباه المجتمع الدولي إلى محنة اللاجئين الصوماليين.

وأكد رئيس تونس المؤقت على أهمية التزام اللجنة الجماعي بمفهوم الحماية، مشدداً على قيم التكافل والتعاون والمشاركة في تحمل الأعباء. وذكّر المفوض السامي بأن حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين ليست شيئاً يمت إلى الماضي فقط، وهذا ما أثبتته الأحداث المؤسفة في الصومال وكوت ديفوار وليبيا. فحالات الطوارئ هذه لم تكتف باستنفاد موارد مفوضية شؤون اللاجئين فحسب، بل حمّلت كاهل البلدان المضيفة أعباء ثقيلة، وإضافية في بعض الأحيان. وألقى المفوض السامي الضوء في هذا الصدد على استمرار الصعوبات التي تطرحها أوضاع اللاجئين التي طال أمدها، وأهمية جهود إعادة التوطين والإدماج المحلي، وضرورة المشاركة في تحمل الأعباء. واسترعى الانتباه أيضاً إلى استمرار تهديد حيز الحماية بسبب العنصرية وكراهية الأجانب، وهي مواقف ''تنتقص منا جميعاً''.

وكما استلزمت حالات الطوارئ المعقدة من المفوضية تعزيز قدرتها على التصدي. وقد كان المفوض السامي بحث جهود الإصلاح الداخلي لتعزيز تصدي المفوضية لحالات الطوارئ من الناحية التنظيمية وتحسين إجراءات المساءلة والرقابة المالية ومراقبة البرامج وإدارة المخاطر. وشدد أيضاً على أهمية الشراكات وتوسيع قاعدة المانحين وتوفير المزيد من التمويل غير المقيّد، أو المخصص بمرونة. ولفت الانتباه في الختام إلى التظاهرة الحكومية الدولية القادمة التي ستنظم في كانون الأول/ديسمبر تخليداً على التوالي للذكرى السنوية الستين والذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية اللاجئين واتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية.

وكانت مشاركة الوفود في المناقشة العامة إيجابية وبناءة. فقد أشادت بعمل المفوض السامي، وشكرته على قدرته القيادية وعلى رؤيته. وأثنى معظم المتحدثين على عمل موظفيه المتفانين، الذين يعمل العديد منهم في ظروف جد خطرة وصعبة، ودعوا المفوضية إلى تعزيز تدابير سلامتهم وأمنهم.

واعترفت الدول الأعضاء أيضاً بأن المفوضية تعمل في بيئة لا تفتأ تتعقد. ذلك أن اتجاهات مثل تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، إضافة إلى تنامي الضعف أمام المخاطر وتزايد النزاعات المسلحة، أمور تستنفد طاقة منظومة العمل الإنساني.

واسترعت الانتباه حالتان من ألح الحالات ظهرتا في عام ٢٠١١ في شمال أفريقيا والقرن الأفريقي. وأشادت العديد من الوفود بسخاء البلدان المجاورة التي استضافت اللاجئين وتضامنها. بيد أن البعض أعرب عن قلقه إزاء الأعباء التي تتحملها تلك البلدان وغيرها من البلدان المضيفة، وضرورة أن يقدم المجتمع الدولي قاطبة المساعدة ويشارك في تحمل الأعباء. وأشاد العديد من المتحدثين بأنشطة المفوضية المتعلقة بالمشردين من تينك المنطقتين، ودعموا جهود المفوضية لتدعيم قدرتها الكلية على التأهب للطوارئ والتصدي لها.

وفي الوقت الذي أولت فيه الوفود اهتماماً بالغاً للطوارئ الراهنة، أعربت عن قلقها بشأن حالات اللجوء التي طال أمدها. فكل هذه الحالات تقتضي الأخذ بحلول دائمة. وأشار العديد من المتحدثين إلى أن الإعادة الطوعية إلى الأوطان بسلام وكرامة تظل الحل المفضل، لكنهم أشاروا إلى أن من المهم معالجة الأوضاع المحلية كي تكون العودة دائمة. وشدد آخرون على أهمية إعادة التوطين، لا سيما عندما لا تكون العودة إلى الوطن خياراً، ودعوا الدول إلى زيادة عدد فرص إعادة التوطين. وعن الاندماج المحلي، أعرب عدة مندوبين عن دعمهم عمل المفوضية الرامي إلى تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم. وأشار عدد قليل من المتحدثين إلى فئات محددة من اللاجئين، وشجعوا المفوضية على مواصلة جهودها لمساعدة اللاجئين الحضريين وبرامجها لوضع حد للعنف الجنساني. ورحبت العديد من الوفود بالجهود التي تبذلها المفوضية من أجل المشردين داخلياً، بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

غير أن بعض المندوبين أشاروا إلى أن المفوضية لم تستطع بمفردها الاضطلاع بمهمتها الرئيسة المتمثلة في الحماية وإيجاد حلول دائمة. فالشراكات والتنسيق عناصر مهمة ولا بد منها لأنشطتها. ودعت الدول المفوضية إلى التعاون الوثيق مع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومواصلة أو توطيد الشراكات مع المنظمات الإنسانية الأخرى، مثل برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمة الدولية للهجرة؛ والجهات الفاعلة العاملة في مجال التنمية، مثلاً في إطار ”مبادرة الحلول الانتقالية“؛ والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والهيئات الإقليمية في بعض الأحيان.

واعترفت الدول أيضاً بأن المفوضية ما انفكت تدعّم فعاليتها وكفاءتها بواسطة عدد من الإصلاحات. وأعربت عن دعمها الإصلاحات البنيوية والإدارية الجارية؛ وجهود تحسين إجراءات المساءلة عامة؛ واستمرارها في اللجوء إلى أسلوب الإدارة المبنية على النتائج و ''تقييم الاحتياجات العالمية''، ورحبت خاصة بجهودها الرامية إلى تحليل أنماط التشريد وثغرات نظام الحماية؛ وتحسين الإدارة المالية وإدارة المخاطر والأداء؛ وإنشاء لجنة مستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة؛ وإنشاء لجنة توجيه تساعد في مشروع البحث المتعلق بتكلفة استضافة اللاجئين وأثرها. ولئن أثنت بعض الوفود على التقدم الذي حققته المفوضية في تبديد شواغل مجلس مراجعي الحسابات، فإنها أشارت إلى أنها تتطلع إلى المزيد من النتائج، ودعت المفوضية إلى أن تنفذ بالكامل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢.

وشددت الوفود أيضاً على أهمية تمويل المفوضية، وشجع عدة مندوبين المفوضية بشدة على مواصلة جهودها الهادفة إلى توسيع قاعدة المانحين، ومنها القطاع الخاص. ووُجهت أيضاً دعوات إلى توفير المزيد من التمويل غير المخصص لتعزيز مرونة المفوضية في التعامل مع البرامج التي لا تحظى بالتمويل الكافي.

وتحدثت العديد من الوفود عن التدابير التي تتخذ في بلدانها لمعالجة القضايا المرتبطة باللاجئين وعديمي الجنسية. وعلق الرئيس قائلاً إن مما يثلج صدر المرء أن يسمع باستمرار التعاون مع المفوضية وبالمعلومات عن السياسات والتشريعات الجديدة المكرسة لتحسين ظروف اللاجئين أو إجراءات اللجوء، ومساعدة عديمي الجنسية. ومن المشجع أيضاً أن يعلم المرء بالعديد من الاجتماعات على الصعيد الدولي أو الإقليمي المخصصة لتلك القضايا. وفي الوقت نفسه، اتضح من العديد من التدخلات أن البلدان المضيفة لم تفتأ تقدم إسهامات كبيرة، وهي تحتاج إلى مساعدة للتخفيف من الأعباء الثقيلة التي تقع على عاتقها في مساعدة اللاجئين داخل حدودها.

وفي الختام، أعربت معظم الوفود عن دعمها الشديد لجهود المفوضية للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والذكرى الخمسين لاتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية. ووُجهت دعوات إلى الدول كي تصدق على هاتين الاتفاقيتين، ومما يثلج الصدر أن تلك الوفود تعتزم التصديق على اتفاقية انعدام الجنسية أو أنها صدقت عليها. ورحبت العديد من الوفود بتنظيم التظاهرة الحكومية الدولية القادمة على المستوى الوزاري في كانون الأول/ديسمبر، وأشارت إلى أنها ستكون مناسبة تعِد فيها بدعم المشردين والتأكيد مجدداً على المبادئ الأساسية لتينك الاتفاقيتين. ففي سنةٍ شهدت زيادة في عدد المشردين، أثبتت الاتفاقيتان أن وجاهتهما ظلت على ما كانت عليه يوم وضعهما. وعلى

اللجنة التنفيذية أن تغتنم الفرصة التي تتيحها تلكما المناسبتان للاستماع مجدداً إلى أصوات اللاجئين، وتوجيه رسالة أمل في المستقبل إليهم. وقد رددت سفيرة النوايا الحسنة للمفوضية، السيدة أنجيلينا جولي، صدى هذا الشعور ببلاغة في التعليقات التي وجهتها إلى اللجنة.

وحث الرئيس الوفود في الختام على تحسيس عواصمها بأهمية مشاركة كبار المسؤولين في تظاهرة كانون الأول/ديسمبر الاحتفالية. ودعا إلى الالتزام باتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين حياة اللاجئين والمشردين وعديمي الجنسية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

311011 311011 11-57036 (A)